

الاستثمار الأجنبي المباشر والترابط الاقتصادي الدولي

أ. بوعافية هشام أستاذ مساعد - أ -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر - 3-

ملخص :

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في ربط النشاط الاقتصادي بين الدول ، في ظل ما تشهده العلاقات الاقتصادية الدولية من تشابك وترابط ، و يكمن ذلك في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عناصر وأسس هذا الترابط ، من خلال الدور الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على عمليات الإنتاج والتجارة في العالم، وارتباط فروعها المنتشرة على الصعيد الدولي، ومن ثم تأثيرها على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذه الدراسة تهدف إلى فهم هذه الحلقة وتحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الترابط الاقتصادي الدولي.

مقدمة :

يشير مفهوم الترابط الاقتصادي الدولي إلى اعتماد كل دولة على غيرها من الاقتصادات الدولية و يعني هذا عدم قدرة الدولة على الانفصال عن غيرها من الدول لتأثير اقتصادها بما يجدي من أحداث في الاقتصادات الدولية الأخرى ، حيث دخلت العلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة من التشابك في علاقاتها و ذلك نتيجة لتعميق مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يتمثل في أن السياسات و التطورات التي تحدث خارج حدود الدولة أصبح لها التأثير الفعال على النشاط الاقتصادي داخل الدولة ، فإتمام النشاط الاقتصادي للدولة يتطلب التواصل مع غيرها من الدول عبر السوق الدولية إما لتصدير المنتجات و عناصر الإنتاج أو إستيرادها .

و قد إتخذت الحكومات العديد من السياسات التي تهدف إلى تسهيل الوصول للسوق الدولية و تشجيع القدرات الفعلية على الانتاج و التصدير ، ومن هذه السياسات التوجه المتزايد نحو الدخول في اتفاقيات تكامل إقليمية و سياسات جذب الاستثمار الأجنبي ، و لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الترابط الاقتصادي الدولي حيث أن الزيادة في توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى تدويل عمليات الانتاج و التجارة نتيجة لتنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا مؤثرا في زيادة الروابط الاقتصادية ، من خلال تجارتها البيئية التي تتم بين فروعها المنتشرة في أكثر من دولة و هو ما أثار التساؤل حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر و مدى تأثيره في خلق الروابط بين الإقتصاديات الدولية .

و عليه تهدف هذه المداخلة إلى مناقشة المحاور الرئيسية التالية :

- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله .
- محددات واهداف الاستثمار الاجنبي المباشر .
- مفهوم الترابط الإقتصادي الدولي و أسسه .
- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على أسس الترابط الإقتصادي الدولي .

أولاً: الإستثمار الأجنبي مفهومه، أشكاله:

إن كلمة الإستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية ,ومعناها في علم الاقتصاد زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع و تأخذ شكل إقامة المصانع و المباني و المزارع و الطرق وغيرها والتي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع¹.

إلا أن أي عملية إستثمار تسبقها عملية إدخار، أي أن الإستثمار هو إستخدام لرأس مال مدخر، فالإدخار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، أو هو تضحية بالإستهلاك الحاضر بغرض زيادة الناتج في المستقبل ولكن ليس كل ما يدخر يستثمر.

وبناء على ذلك يمكن تحديد الإستثمار بأنه عملية (أي فعل) إستخدام المدخرات في النشاط الإقتصادي بهدف (أي نتيجة) تحقيق عائد نقدي أو عيني².

وإتخاذ القرار بالتوظيف من قبل المستثمر لرؤوس الأموال داخل النشاط الإقتصادي الوطني يعد إستثمارا داخليا (محلي) أما إذا كان قرار التوظيف خارج الحدود السياسية للدولة يعد إستثمارا خارجيا أو أجنبيا، حيث ينظر متخذ القرار دائما إلى تحقيق عائد نقدي أو عيني دون إهمال المخاطر من هذا العائد، ليتم إختيار النشاط الإقتصادي الوطني أو الأجنبي.

وحركة رأس المال عبر الأقاليم المختلفة و توظيفها في الأنشطة الإقتصادية يتم بغرض الحصول على الأرباح ، والأرباح النقدية في ظل إقتصاد رأسمالي يقوم على المبادلة النقدية ، وهو ما يعرف بالإستثمار الأجنبي (أو الدولي..³).

فالمقصود بالاستثمار الدولي هو خروج رأس المال المملوك لاقتصاد ما، سواء مملوك للأفراد و المشروعات أو للدولة، للتوظيف في اقتصاد دولة أخرى بغرض تحقيق العائد (الربح) ،ويمكن أن نطلق على استثمارات الأفراد والمشروعات الخاصة "بالاستثمار الخاص" وعلى استثمارات القطاع العام أو الدولة "الاستثمار العام أو الحكومي" والملاحظ في الآونة الأخيرة زيادة الاستثمار الخاص عن الاستثمار

¹ - أشرف السيد حامد قبال "الإستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه وإتجاهاته في الإقتصاد العالمي" دار الفكر

الجامعي. الإسكندرية. 2013. ص 17

² - نشأت عبد العال "الإستثمار والرابط الإقتصادي الدولي" دار الفكر الجامعي . الإسكندرية. 2012. ص 198.

³ - نفس المرجع. ص 199

العام خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة لإطلاق حرية العمل الخاص على الصعيد الدولي وزيادة تحرير الأسواق الدولية أمام رؤوس الأموال الأجنبية؛ وقد اقتصر دور الدولة على تقديم القروض والإعانات⁴.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي الأشكال التالية:

أ- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر** : وهي الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على إثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال كما هو الحال في الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁵.

فهذه الاستثمارات يقتصر دورها على تقديم رأس المال إلى جهة معينة دون أن يكون لصاحب المال (المستثمر) أي دور في الرقابة على المشروع الاستثماري أو المشاركة في تنظيم وإدارة هذا المشروع⁶.

ب - **الاستثمار الأجنبي المباشر** : هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى.

كما يعرفها البعض على أنها قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات⁷.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة⁸.

⁴ - زينب حسين عوض الله "الإقتصاد الدولي - العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية" دار الجامعة الجديدة 2004. اتلإسكندرية ص 169

⁵ - علي حسين ملحم ، "دور المعاهدات الدولية في حماية الإستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية" . رسالة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة القاهرة . 1998 . ص 18.

⁶ - موفق أحمد . حلا سامي خضير : الإستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الإقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الإستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الموصل ، العدد **الثمانون** . 2010 ص 140.

⁷ - حسان خضر : "الإستثمار الأجنبي المباشر" بحث منشور في سلسلة **جسر التنمية** (المعهد العربي للتخطيط. الكويت. السنة الثالثة 2004 ص 03

⁸ - نفس المرجع، ص 03

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية: إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع، المساهمة في مؤسسة كانت موجودة من قبل، أو مؤسسة حديثة النشأة⁹.

ومن خلال التعاريف يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني: ملكية الكلية أو الجزئية للمشروع¹⁰.

كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الصورة الأولى للاستثمار وأبسط أشكاله، لذا فإنه إذا أطلق لفظ الاستثمار مجردا فإنه يقصد به الاستثمار المباشر¹¹، ويعتبر هذا الشكل من الأشكال المفضلة للاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب هذا لأنه يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروع الاستثماري وتوجيهه نحو أغراض الإنتاج التي تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم، كما تعتمد عدة دول على هذا النوع من الاستثمار للمساهمة في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية¹².

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية ثلاثة أشكال هي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة ويكون فيها المستثمر صاحب ملكية وإدارة المشروع والتحكم في كل عملياته العمل عن طريق إجراءات منها: نقل مركز الإنتاج إلى إطار آخر من البلدان ذات الأجور المنخفضة، مع زيادة استخدام العقود الفرعية.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية و التي تتوزع فيها ملكية المشروع و إدارته بين المستثمر الأجنبي و المستثمر الوطني العام و الخاص¹³.

- الشركات المتعددة الجنسيات و هي عبارة عن منشأة أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة¹⁴

و إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتشابه مع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في أن كلا منها يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال إلا أنهما يختلفان فيما يلي¹⁵:

⁹ - O.E.C.D : BEN CHNARK Définition of foreign Direct investment. Fourth Edition 2008.P14.

¹⁰ - جون هيدسون، مارك هرنر: "العلاقات الاقتصادية الدولية" ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ. الرياض. 1987 ص 700

¹¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك: "محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية" دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2014ص16

¹² - السيد عبد المولى : " المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990 ص6

¹³ - عطية عبد الحليم صقر: " الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر " دار النهضة ، القاهرة ، 1998 ، ص 14.

¹⁴ - جون هيتسون ، مارك هرنر : مرجع سبق ذكره ، ص 699

¹⁵ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص19 ، ص 20 .

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتم على نطاق كبير جدا عن طريق الشركات بدلا من المستثمرين الأفراد.

- بالرغم من أن كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير مباشرة يتضمن ملكية رأس المال في دولة أجنبية ، فإن الاستثمار غير المباشر يجعل الادارة الحقيقية للمنشأة الأجنبية في مديريين من نفس الدولة التي تقع فيها المنشأة. وهذا فإن المنشأة الأجنبية تحصل على رأس مالها من الخارج ، بين تحافظ على مسؤولياتها الأجنبية وهذا على خلاف الاستثمار المباشر حيث أن المنشأة المؤسسة خارج الدولة التي يقع فيها المشروع (و لكن هي أيضا مسؤولة عن إدارة عمليات المشروع)

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه عادة ما يقترن بانتقال التكنولوجيا سواء في مجال الإنتاج أو الإدارة ، حيث يأتي في شكل حزمة من التقنيات و المعارف الإدارية و الأفكار ، مما يزيد من إنتاجية رأس المال ، و يمكن من خلاله الحصول على أحدث التقنيات أو الوصول إلى الأسواق العالمية فضلا عن ذلك فإنه يعزز المنافسة في الأسواق الداخلية .

ثانيا : محددات واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

1- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

سنحاول تحديد أهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية و هي كالتالي¹⁶:

أ- المحددات الإقتصادية :

وهي تلعب الدور الأساسي في توجيه الاستثمارات إلى دولة على حساب دولة أخرى و من هذه المحددات :

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي : حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة ، و للتعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد في فترات سابقة منها :

- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي .
- درجة التركيز على الصادرات

- القوة التنافسية للاقتصاد القومي : و هي أحد المحددات الاقتصادية الرئيسية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية و العكس صحيح ، و يمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها :

- الرقم القياسي لأسعار الصادرات .

¹⁶ - Scaperlanda Anthony E. and Lowrenc, J. Moner : "The Determination of U.S. Direct Investment in E.E.C", American Economic Review. 1969. P558

- معدل نمو الصادرات .
- القدرة على إدارة الإقتصاد القومي : إن وجود هذه الاستثمارات و استمرارها مرهون بحسن إدارة الإقتصاد القومي و القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، و ما تتخذه الادارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك ، و نجاح ذلك مربوط بعدة مؤشرات أهمها :
 - قيمة الاحتياطات و معدلات التغير بها .
 - نسبة الدين الخارجي و خدمته على الناتج القومي .
 - عدد شهور تغطية الواردات .
 - شروط التجارة و قوة اتجاهاتها.
- السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات: ومن هذه السياسات
 - الاعفاءات الضريبية .
 - القيود على التحويلات و الارياح و الفوائد .
 - الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص .

ب- المحددات السياسية :

- حيث تلعب دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على إتجاه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومنها:
- درجة الاستقرار السياسي .
 - التوجه السياسي و مدى استقراره .
 - محاولات التأمين و احتمالاتها و مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

ج- دراسة الأونكتاد¹⁷:

لقد طور تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 الذي أعدته الأونكتاد مؤشرا تجميعيا لقياس مقدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر و ترتيب الدولة على أساس هذه المقدرة . و كما جرت العادة في تطوير هذه المؤشرات التجميعية فقد عرف مؤشر المقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي لكل من نصيبه لنسبة نصيب الدولة في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي لكل من نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتشغيل العالمي والصادرات العالمية . و يعتقد أن المؤشر يوفر نقطة مرجعية للموقف العالمي للقطر ونجاحه النسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . كذلك يعتقد أنه في عالم يشهد تغيرات مستمرة في المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ، فإن المؤشر يلخص ما يتوافر

¹⁷- عصام عمر مندور : "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات المتغيرات الاقتصادية الدولية "، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص82 ص83.

لدى الدولة المعنية من مزايا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و من ثم اعتباره كمؤشر للميزة التنافسية الظاهرية في جذب الاستثمار .

ولأنه لم يتم تغيير المؤشر فإن مدى قيمته لم يتحدد بطريقة معيارية ويمكن أن تكون سالبة نظراً لأن التدفق السنوي للاستثمار نحو دولة ما يمكن أن يكون سالباً . هذا و قد تم حساب المؤشر لفترتين زمنيتين 1988-1990 و 1998-2000 حيث بلغ حجم عينة الدولة للفترة الأولى 112 دولة بينما بلغ حجم العينة للفترة الثانية 137 دولة . وقد أوضحت النتائج أنه للفترة الأولى جائت سانغافورة على رأس قائمة الدول الجاذبة للاستثمار حيث بلغت قيمة مؤشر المقدرة على جذب الاستثمار حوالي 13 بينما جاءت سورينام في آخر القائمة بقيمة سالبة للمؤشر بلغت 17.5 . وبالنسبة للدول العربية فقد جاءت أربعة منها ضمن قائمة العشرين دولة التي تفنقد الى المقدرة على جذب الاستثمار وهي الكويت و الجزائر والسودان وقطر حيث بلغت قيمة المؤشر لكل منها حوالي الصفر .

اما خلال الفترة 1998-2000 فقد جاءت كل من بلجيكا ولكسمبرغ على راس القائمة بمؤشر بلغت قيمته حوالي 17 بينما جاءت اليمن في آخر القائمة بمؤشر بلغت قيمته سالب 0.8، هذا وقد جاءت أربعة دول عربية ضمن العشرين دولة التي تفنقد الى المقدرة على جذب الاستثمار هي الكويت وسوريا و اليمن، ولم يكن هناك دولة عربية ضمن الثلاثين دولة ذات المقدرة العالية على جذب الاستثمار خلال الفترتين الزمنيةتين.

2- أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر:

ان لكل من المستثمر الاجنبي و الدولة المضيفة له اهداف يسعى الى تحقيقها مع الطرف الاخر للحصول على اكبر منفعة ممكنة، وسنتطرق الى اهم الاهداف التي يسعى الى تحقيقها كل طرف على حدى:

أ- اهداف متعلقة بالمستثمر الاجنبي:

يمكن اجمالها في مايلي¹⁸ :

- الاستفادة من المزايا او التسهيلات او الاعفاءات التي تقدمها الدول المضيفة والتي لا تتوفر في البلد الام.
- الاستفادة من الاعفاءات التي تقدمها الدول المضيفة ضد المخاطر التجارية ، وامتيازات تحويل الاموال والعملات الصعبة وغيرها .
- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الانتاج مقارنة بالبلد الام.

¹⁸ - نزيه عبد المقصود ، مرجع سبق ذكره ، ص44 ص45 بتصرف.

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة.
 - امكانية تحقيق ارباح يفوق قدر الارباح التي يحققها في البلد الام.
 - الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة و المتوفرة لدى الدول المضيفة.
 - ايجاد اسواق جديدة لمنتجات مشروعات الاستثمارات الاجنبية ، وتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لم تستطع تسويقها في البلد الام.
 - الاستفادة من توافر المواد الخام بالدول النامية واستخدامها في منتجاته
- ب - اهداف الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر:**

- تسعى البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر الى تحقيق عدة اهداف منها ما يلي¹⁹ :
- رغبة البلدان المضيفة في سد بعض الفجوات الرئيسية من خلال الاستثمارات الاجنبية ، حيث تساهم الاستثمارات الاجنبية في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة ، وسد فجوة النقد الاجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واسترداد مستلزمات الانتاج بوجه خاص وسد الفجوة بين الايرادات العامة و النفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب .
 - رغبة البلدان المضيفة في القضاء او التخفيف من مشاكل البطالة .
 - رغبة البلدان المضيفة في تحسين ميزان مدفوعاتها طالما كان حجم انسياب الاستثمارات الاجنبية الى هذه البلدان يزيد عن حجم تصدير ارباحها الى الخارج.
 - رغبة البلدان المضيفة في الاستفادة من التقدم التكنولوجي ، حيث تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها البلدان النامية في العصر الحديث واصبحت من اهم العناصر التي تحدد نجاح او فشل خطط التنمية²⁰ ، واصبحت الاستثمارات الاجنبية وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الانتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والاساليب التنظيمية و الادارية ، الامر الذي يسمح بتحسين الصناعة وزيادة الانتاج واكتساب الخبرة الادارية.²¹
 - رغبة البلدان المضيفة في توسيع نطاق السوق المحلي ، وفتح اسواق عالمية جديدة امام المنتجات المحلية ، وهذا ما تستطيع ان تحققه الاستثمارات الاجنبية بما لديها من خبرات اعلانية وتسويقية وقنوات اتصال بالاسواق العالمية.
 - رغبة البلدان المضيفة في تحقيق وفيات اقتصادية للمستهلك وتطوير انماطهم الاستهلاكية بتوفير السلع الاستهلاكية الجيدة الصنع باقل سعر ممكن.

¹⁹ - المرجع اعلاه ، ص 46 ص 47.

²⁰ - J.CHERISTOPH ROMER ET MICHEL DE SOLERE :TRANSFERT DE TECHNOLOGIE ET DEVELOPPEMENT . 1977.P340

²¹ - PADMA MALLOMPALLY ,KARL P :FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN DEVELOPING COUNTRIES ,FINANCE AND DEVELOPMENT .MARCH 1999.P36

ثالثا : مفهوم الترابط الاقتصادي الدولي و عناصره :

لم يعرف العالم درجة من التداخل و الترابط الاقتصادي كما يعرفه الآن ، و لم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول ، و لم يعد الاكتفاء الذاتي أمرا ممكنا و لم تعد للحدود السياسية القيود نفسها على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان الأمر في الماضي ، خاصة مع نمو الشريكات الرأس مالية الدولية و تطورها²².

ويعرف الترابط الاقتصادي الدولي بأنه سيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في عمليات التجارة ، الإنتاج تطبيق القواعد و السياسات المنظمة للنشاط الاقتصادي مرتكزا على تطورات تقسيم العمل الدولي و التطور التكنولوجي و اتساع حجم النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الإنتاج الرأسمالي ، و هو ما يمكن تسميته بالاقتصاد المترابط²³.

و يحدد التعريف ثلاث عناصر للترابط الاقتصادي هي:

- الاعتماد المتبادل التجاري .
- الإعتماد المتبادل في عملية الإنتاج (التشابك الإنتاجي) .
- الإعتماد المتبادل في تطبيق القواعد و السياسات الاقتصادية (الإطار الموحد).
- كما يحدد ثلاث شروط أساسية يرتكز عليها الترابط الاقتصادي هي:
- تقسيم العمل الدولي.
- التطور التكنولوجي.
- وفرة الحجم و النشاط.

و يعد الترابط الاقتصادي الدولي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية الدولية فهو تعبير عن تطور الرأسمالية الدولية ، حيث دخلت العلاقات الاقتصادية الدولية في حالة تغير شامل ، سواء بموضوع أو أطراف أو التنظيم القانوني والسياسي لهذه العلاقات.

فقد أصبح الترابط الاقتصادي الدولي أمرا حتميا على الاقتصاديات الدولية، فالاعتماد المتبادل التجاري بين الاقتصاديات الدولية أصبح أمرا ضروريا في ظل التطورات المعاصرة للنشاط الاقتصادي، حيث أصبح النشاط الاقتصادي عامة يعتمد على قطاع التجارة الخارجية اعتمادا متزايدا، خاصة في ظل التركيز الإنتاجي في العالم الذي يتم طبقا لشروط الربحية والمنافسة في السوق الدولية كما أن التشابك في عمليات الإنتاج يجري على الصعيد الدولي، خاصة مع زيادة التخصص والتقنيات السلعي. فقد أصبحت عملية الإنتاج دولية، أي تتم في أكثر من دولة، ويتم توجيه هذا الإنتاج إلى السوق الدولية،

²²- حازم البيلوي : " دور الدولة في الإقتصاد " ، دار الشرق القاهرة ، 1999 ، ص 50 .

²³- نشأت علي عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

وتزداد هذه الصورة مع قوة الشركات دولية النشاط وانتشارها في العالم، فهذه الشركات عملت على تركيز عمليات الإنتاج في العالم طبقا لمقتضيات الربحية والمنافسة، ومن أجل ذلك سعت إلى توحيد ظروف الإنتاج على المستوى الدولي، وقد أدت هذه الممارسات إلى تشابك عمليات الإنتاج في العالم، كما أن القواعد والمعايير المنظمة للنشاط الاقتصادي أصبحت موحدة في مختلف الدول، خاصة التي تم الاتفاق عليها في الاتفاقيات الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف فقد أصبحت كل دولة عضوا في أكثر من تكتل اقتصادي وتجاري حيث تعمل هذه التكتلات على توحيد السياسات والقواعد التي يجري تطبيقها في الدول الأعضاء مما أسهم في خلق قواعد متشابهة تكاد تكون موحدة تسري على عمليات الإنتاج والتجارة والاستثمار في العالم²⁴.

كل هذه العناصر ارتكزت في وجودها على تطور مجموعة من القواعد والشروط الأساسية لخلق هذا الترابط وهي²⁵:

الشرط الأول هو تقسيم العمل الدولي : فتدويل ظاهرة تقسيم العمل الدولي وتعميقها في الاقتصاد الدولي المعاصر فرضت على سبيل المثال التخصص الإنتاجي على كل دولة طبقا لما يتوافر لها من ميزات نسبية، سواء كانت هذه الميزة طبيعية أم من خلق المقدر العقلية، فقد أسهمت ظاهرة تدويل تقسيم العمل الدولي في خلق المنافسة الدولية التي تعد عاملا فعالا في رسم السياسات الاقتصادية بكل دولة، حيث تعمل الدول المختلفة على تقديم الحوافز على ممارسة النشاط الإنتاجي الذي يحقق مصالحها الاقتصادية بوصفه المجال الذي تسهم به في السوق الدولية.

والشرط الثاني هو التطور التكنولوجي: فالتطور التكنولوجي المعاصر أدى إلى دخول المعلومات ضمن عناصر الإنتاج، وخلق ما يسمى باقتصاد المعلومات، وهذا الاقتصاد عالمي النشأة لا يعرف الحواجز، سواء كانت جغرافية أم سياسية أم تتعلق بحدود الزمان والمكان، وتعد المعلومات أحد مقوماته الأساسية، وتعتمد تقنية المعلومات أساسا على تطور صناعة الإلكترونيات الذي أسهم في زيادة درجة تقنية المعلومات وفعاليتها في النشاط الاقتصادي فمتغيرات هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية يعد ترجمة لثروة الإلكترونيات التي تمثل الأساس في تحولات أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك، ففي ظل اقتصاد المعلومات أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المقومات الرئيسية التي يقوم عليها الترابط الاقتصادي الدولي.

²⁴- المرجع السابق ص 43 - ص 44 بتصرف .

²⁵- نفس المرجع ص 44 - ص 45 بتصرف .

أما الشرط الثالث فهو وفرة الحجم والنشاط: وتمثل هذه القاعدة أهمية قصوى في خلق الترابط الاقتصادي، وذلك لاتصاله عموماً بإستراتيجيات الشركات دولية النشاط التي أصبحت تقود النشاط الإنتاجي في العالم وذلك بتوفر شرط الإنتاج الكبير وزيادة معدلاته وتنوع مجالات النشاط الإنتاجي والبحث عن ضعف تكاليف الإنتاج

وعليه فإنه يلزم لتحقيق حالة الترابط الاقتصادي الدولي توافر شروطه واكتمال عناصره ، وذلك بأن يكون النشاط الاقتصادي في دولة ما تم توجيهه طبقاً لسيادة نمط معين من التقسيم الدولي للعمل وأن هذا النشاط متشابه مع القطاعات الاقتصادية في دول أخرى ، بالإضافة إلى أن القواعد المنظمة والحاكمة لهذا النشاط تطبق في أكثر من دولة ، وأخيراً يتم هذا النشاط طبقاً لأسس الإنماء الدولية بوضعها ميكانيزمات الاداء في السوق الدولية الحاكمة للترابط²⁶

رابعاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أسس الترابط الاقتصادي الدولي.

رأينا أن تطور تقسيم العمل والتطور التكنولوجي ووفرات الحجم والنشاط أدت إلى وجود الترابط الاقتصادي الدولي وسنرى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أسس الترابط الاقتصادي الدولي.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقسيم الدولي للعمل.

لقد لعبت الشركات الدولية النشاط دوراً مؤثراً في تغيير التقسيم الدولي للعمل ، حيث استغلت هذه الشركات إفرزات الثورة العلمية والتكنولوجية لتعلن سيطرتها على الأسواق الدولية وخلق شبكة من الفروع التابعة لها في مختلف دول العالم.

ولكي تستمر الشركات دولية النشاط في سيطرتها على عمليات الإنتاج والتبادل فإنها تسعى إلى إتباع إستراتيجيات معينة تحقق من خلالها أهدافها ، وقد استطاعت هذه الشركات التأثير على الاتجاهات الدولية لتحرير الأسواق وهو ما تحقق بتوقيع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية. أصبحت عملية التقسيم العمل الإجتماعي تسير في الإتجاه الدولي مع تحرير الأسواق. والإقتصاديات الدولية، وكذلك ومع تركيز الشركات دولية النشاط في الإقتصادات المتقدمة، إستمر الشكل التاريخي لنمط التقسيم الدولي للعمل السائد منذ نشأة الرأسمالية ، هذا الشكل الذي فرض تاريخياً يتميز بانقسام الإقتصاد العالمي إلى مجموعتين تمثل المجموعة الأولى الدول المتقدمة و تمثل المجموعة الثانية الدول الفقيرة أو الدول المتخلفة هذا الشكل هو الهيكل العام للإقتصاد الدولي المعاصر²⁷.

²⁶ - نشأت على عبد العال ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

²⁷ - أسامة الفولي ، مجدي محمود شهاب " مبادئ العلاقات الإقتصادية الدولية " ، دار الجامعة الجديد ، الإسكندرية 1998 ص

وعليه بات من الواضح أن الاستثمار الأجنبي متجسدا في أعمال الشركات دولية النشاط داخل البلدان المضيفة، إستطاع أن يجري تعديلات في التقسيم الدولي للعمل عن طريق نقل عملية الإنتاج. خاصة التصنيع - من بلدان المركز إلى بلدان المحيط، ساعد في ذلك توجه بلدان المحيط نحو سياسات التصنيع من أجل الصادرات ، فتوسع الشركات دولية النشاط بإقامة المزيد من الفروع التابعة لها بالبلدان النامية، عمل على إعادة تركيز الإنتاج بانتقال الصناعة من بلدان المركز إلى بلدان المحيط، وازدياد التقسيم الفرعي لعملية الإنتاج إلى عملية تجزئة يمكن توزيعها في البلدان المختلفة²⁸.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التطور التكنولوجي²⁹:

لقد اعتمدت الشركات الرأسمالية في تطورها على التقدم العلمي والابتكارات التكنولوجية وعملت على احتكارها وحملتها معها إلى أسواق البلدان المضيفة لاستخدامها في عمليات الإنتاج التي تركزت حولها وهو ما أشارت إليه الدراسات المختلفة التي تناولت الاستثمار الأجنبي في نمو أسس الترابط الاقتصادي الدولي، فمنذ اللحظات الأولى لتوجه الاستثمار الأجنبي إلى السوق الدولية عمل على نشر التطور العلمي والتكنولوجي في العالم، وسعى إلى البيئات التي تستطيع استيعاب هذه التكنولوجيا واستخدامها. وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا مميزا في تطوير ونشر التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم، ومن ثم شكل آلية فعالة لقيام الترابط الاقتصادي الدولي من خلال التأثير على أسس الترابط الاقتصادي وتطويرها.

كذلك تلعب الشركات دولية النشاط دور الفاعل الرئيسي في هذا الاقتصاد فمن خلال احتكارها للتكنولوجيا أصبحت قادرة على نقل عمليات الانتاج من دولة الى اخرى في ظل حرية الأسواق ومن ثم إجراء تغييرات هيكلية في تخصص الدول في عمليات الانتاج ويسود نمط مركب للتقسيم الدولي للعمل³⁰ وعلى ذلك فقد ترتب على ممارسات الشركات دولية النشاط تغيير هيكل التقسيم الدولي للعمل ، وذلك بالاستفادة من إستخدام ثورة العلم والتكنولوجيا وما تحقق لها من حرية الحركة والعمل والإستثمار على

²⁸- نشأت عبد العال -مرجع سبق ذكره.

²⁹- أنظر : نشأت عبد العال -مرجع سبق ذكره، ص 409، ص 457.

³⁰- محمد دويدار "مبادئ الإقتصاد السياسي " ، الجزء الثالث الإقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2001 ص

الصعيد الدولي ، وهو ما خلق معه تشابكات مراحل الإنتاج وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الإقتصادات الدولية³¹.

فممارسات الشركات والمشروعات الدولية عملت على إعادة تشكيل هيكل الإقتصاديات الدولية ، في ضوء التخصص وتقسيم العمل المتزايد وتمثلت إتجاهات إعادة التشكيل في الأتي³²:

- كان هناك تحرك باتجاه الإقتصادات المرتكزة على السوق وخصوصا الإستراتيجيات الموجهة للتصدير وتحت وصاية المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد .

- تراكمت ظاهرة التدويل السريعة للأنشطة الإنتاجية والتسويقية من قبل المشروعات الدولية لعدة بلدان مع ترتيبات غير رسمية وعقود من الباطن لأعمال تجاوزت ترتيبات الدولة .

- وجود أوجه تشابه كبيرة لنتائج التوظيف في التنمية الموجهة للتصدير وشبكة انتاج المشروعات الدولية فعندما إرتفعت الأجور في بعض المناطق خفضت هذه نفقات.أي أنه استطاع خلق الاعتماد المتبادل بين الدول مستغلا في ذلك ما أتيح له من تكنولوجيا.

ولقد رأينا أن الترابط الاقتصادي الدولي يتركز على التطور العلمي والتكنولوجي، فنشر هذا التطور في العالم عن طريق الاستثمار الأجنبي بواسطة الشركات دولية النشاط التي تتجسد أهدافها في خدمة اقتصادها الأم والسيطرة على الأسواق الدولية بغرض تحقيق أقصى الأرباح التي تعجز عن تحقيقها داخل اقتصادها الأم،خلق معه ترابط اقتصادي دولي ، كما أن انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشر أدت إلى انتشار التكنولوجيا وتطورها وهو ما خلق معه الاعتماد المتبادل بين الدول.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وفرات الحجم و النشاط *

رأينا أن وفرات الحجم و النشاط توضح الجوانب التوسعية في صلب الرأسمالية الدولية ،التي تسعى إلى تعظيم أرباحها في الأسواق، ولتحقيق هذا الهدف تقوم بالاستثمار في الدول المختلفة.هنا تظهر العلاقة بين وفرات الحجم والنشاط وبين الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد وسيلة الرأسمالية الدولية للتوسع في أسواق البلدان المضيفة ويتجسد هذا التوسع في زيادة حجم الإنتاج "وفرات الحجم" وممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية، أي تنوع مجالات النشاط "وفرات النشاط" وهو ما يعني أن

³¹ - نشأت علي عبد العال : مرجع سبق ذكره ص 399

³² - نفس المرجع نقلا عن :

ح نيمونز روبيرس وأيمي هابت : " من الحداثة إلى العولمة ، رؤى وجهات نظرا في قضية التطور والتغير الإجتماعي " ترجمة " سمر الششكي ، سلسلة عالم المعرفة ، الجزء الثاني ديسمبر 2004 . المجلس الوطني للفنون والأداب . الكويت . ص. * - للمزيد أنظر : نشأت علي عبد العال، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي" مرجع سبق ذكره، ص 458 وما بعد .

الرأسمالية الدولية وعن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تتمكن من زيادة وفرات الحجم والنشاط في الأسواق المختلفة وتهدف من ذلك السيطرة على الأسواق لتعزيز أرباحها

وعليه يمكن تصوير العلاقة بين وفرات الحجم والنشاط وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما زادت وفرات الحجم والنشاط وذلك للعناصر التالية:

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة تقسيم العمل، حيث يقوم بتجزئته عمليات إنتاج سلعة معينة ، وإنتاج كل جزء على أساس أنها عملية إنتاج قائمة بذاتها ، ويتم توزيع كل عملية على عدة دول حسب الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة وهو ما يؤدي إلى زيادة وفرات الحجم من جانب وتعدد مجالات النشاط من جانب آخر .

- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على فتح وتوسيع الأسواق الدولية والذي يتطلب زيادة الإنتاج لتلبية الطلب داخل الأسواق ودخول أنشطة عديدة سواء كانت مرتبطة أو غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي بهدف تحقيق مكانة قوية وعالية داخل الأسواق في ظل المنافسة مع غيرها من الشركات .

ومن الواضح أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على زيادة وفرات الحجم والنشاط، والعلاقة بينهما طردية، ومعه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادتها تشير إلى مدى توسع المشروعات الرأسمالية في الأسواق المختلفة ومن ثم خلق (وجود) عناصر الترابط الاقتصادي بين الأسواق، أي أن الاستثمار الأجنبي آلية للترابط الاقتصادي الدولي .

الخاتمة :

إن الترابط الاقتصادي الدولي مفهوم يسود العلاقات الدولية التي أضحت مترابطة عضويا في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي و هذا المفهوم يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول و هو قائم على عناصر محددة هي الاعتماد المتبادل التجاري ، و التشابك الانتاجي و وحدة القواعد و السياسات المنظمة للنشاط الاقتصادي ، كما يعد التقسيم الدولي للعمل و التطور التكنولوجي و وفرات الحجم و النشاط السبب الفعال في خلق هذا الترابط و عليه فإن تحقيقه يكون بتطوير هذه الاسس و نموها . ومن ثم كلما زاد تطور شروط الترابط زادت درجة توافر عناصره و هذا يؤدي إلى المزيد من الترابط الاقتصادي بين الدول .

كما يعد الاستثمار الاجنبي المباشر آلية للترابط الإقتصادي الدولي فالعلاقة بين وفيات الحجم و النشاط و بين الاستثمار الاجنبي المباشر علاقة طردية حيث تؤدي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى زيادة وفيات الحجم و النشاط و أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تشير الى مدى توسع المشروعات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الاسواق المختلفة ، و الذي يخلق فرصا كبيرة لتوسيع مجال تقسيم العمل داخل هذه المشروعات و نقل التكنولوجيا وتطويرها من ثم نشر توزيع عمليات الانتاج على الصعيد الدولي وفقا للميزات النسبية المتوافرة في كل دولة ، و هو ما عمل على إجراء تعديلات في التقسيم الدولي للعمل و بالتالي خلق عناصر الترابط الاقتصادي بين الاسواق الدولية .

المراجع:

- 1-أسامة الفولي ، مجدي محمود شهاب: " مبادئ العلاقات الإقتصادية الدولية " ، دار الجامعة الجديد ، الإسكندرية 1998.
- 2-السيد عبد المولى: " المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية "، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.
- 3-أشرف السيد حامد قبال: "الإستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية لأهم ملامحه وإتجاهاته في الإقتصاد العالمي"، دار الفكر الجامعي. الإسكندرية. 2013.
- 4- جون هيدسون، مارك هرنر: "العلاقات الإقتصادية الدولية" ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ. الرياض. 1987 .
- 5-حازم البيلاوي: " دور الدولة في الإقتصاد " ، دار الشرق القاهرة ، 1999.
- 6- حسان خضر: "الإستثمار الأجنبي المباشر"، بحث منشور في سلسلة جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط) الكويت. السنة الثالثة، 2004.
- 7- زينب حسين عوض الله: "الإقتصاد الدولي - العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2004.
- 8-عطية عبد الحليم صقر: " الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر " ، دار النهضة ، القاهرة ، 1998.
- 9- عصام عمر مندور: "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات المتغيرات الاقتصادية الدولية "، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2010.

- 10- علي حسين ملحم : "دور المعاهدات الدولية في حماية الإستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية" . رسالة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة القاهرة . 1998.
- 11- محمد دويدار "مبادئ الإقتصاد السياسي " ، الجزء الثالث الإقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2001.
- 12- موفق أحمد . حلا سامي خضير: "الإستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الإقتصادية" (نظرة تقويمية لقانون الإستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الموصل ، العدد الثمانون ، 2010 .
- 13- نزيه عبد المقصود محمد مبروك: "محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية "، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2014 .
- 14- J.Christoph Romer et Michel De Solere :Transfert de technologie et developpement.1977.
- 15- O.E.C.D : Ben Chnark: Définition of foreign Direct investment. Fourth Edition 2008.
- 16- Padma Mallompally,Karlp P :Foreign Direct Investment in developing countries,finance and development .MARCH 1999
- 17- Scaperlanda Anthony E. and Lowrenc, J. Moner : "The Determination of U.S. Direct Investment in E.E.C" ,American Economic Review. 1969